جائحة كورونا(كوفيد–19) وأثرها على مخرجات السياسة العامة بالجزائر: التداعيات والآليات

Corona pandemic (Covid-19) and its impact on Algeria's policy outcomes: implications and mechanisms

خالد تلعيش

جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، khaledsf14@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/08/14 تاريخ القبول: 2020/09/28 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

في هذه الدراسة العلمية تناولنا جزئية مهمة في مجال إدارة المرفق العمومي بشكل عام. إذ أن القيادة بشكل عام تواجه تحديات عميقة في التسيير، والتي تقف في أحيان كثيرة عائقا أمام تطور مؤسسات مجتمع الدولة، فالقائد يتعلم من الأزمات الإدارية التي تُصَادفه دون انكسار، فيعمل على تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرص لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر فيها. وهذا ما نبتغي الوصول إليه في مجتمعاتنا خاصة منها العربية والعمل على بناء قدرات في تسيير المرفق العمومي بما يخدم التنمية المستديمة ويتوافق مع التطورات التكنولوجية في عصرنا الحالي. وتعتبر جائحة فيروس كورونا(كوفيد–19)، أزمة إنسانية وصحية لم تعهدها البشرية من قبل في ظل النظام الدولي الحالي. فأحدثت هبوط اقتصادي. وأدت إلى درجة كبيرة من عدم اليقين حول مدى حدتها وطول مدتها. وعلى غرار الدول الأخرى تأثرت الجزائر؛ فنجد أن صانعي القرار فيها عملوا على اتخاذ قرارات لإدارة الأزمة على وجه الخصوص الصحية والتعليمية، وهو ما تطرقنا إليه بالوصف والتحليل العميق وبينا مظاهر التسيير الحالي للازمة وانعكاساتها على المجتمع الجزائري.

كلمات مفتاحية: جائحة(كوفيد19)، إدارة الأزمة، السياسة الصحية والتعليمية، التداعيات، الجزائر.

Abstract:

In this scientific study we addressed an important part in the management of the public facility in general. Leadership in general faces profound challenges in governance, which often stand in the way of the development of state society institutions. This is what we want to reach in our societies, especially the Arab ones, and to build capacity in the management of the public facility in order to serve sustainable development and in line with the technological developments of our time. The Covone virus pandemic is a humanitarian and health crisis that humanity has never undertaken before under the current international system. It caused an economic downturn. It led to a great degree of uncertainty about its severity and length. Like other countries, Algeria has been affected; our decision makers have taken decisions to manage the crisis in particular health and education, which we have addressed with a description and in-depth analysis, and we have seen the current management of the crisis and its implications for Algerian society.

Keywords: Pandemic (Coved19), Crisis Management, Health and Education Policy, Repercussions, Algeria.

المؤلف المرسل: خالد تلعيش، **الإيميل**: khaledsf14@hotmail.com

1. مقدمة:

يعيش العالم حاليا الكثير من الأزمات على اختلاف أنواعها وعلى حسب مستوياتها، على الرغم من التطورات العلمية الحاصلة في كل الميادين، إلا أن هذا لم يمنع من حدوثها، فالثورة المعلوماتية أحدثت حركية ونشاط غير اعتيادي للإنسان أفرز بدوره متغيرات جديدة أسهمت في تشكيل وصقل الإنسان في شتى الميادين الموجود فيها نحو رؤية جديدة، تعكس الوعي الذي أفرزته العولمة.

إن المجتمعات البشرية وخصوصا منها العربية تعاني من وجود عوامل مولدة للأزمات مما يؤدي إلى خسائر في المنشآت والأفراد و...الخ، وهي بطبيعة الحال من صنع البشر بما يفسر أن التقدم العلمي للبشر يتناسب طرديا مع الأزمات، فتقدم الإنسان العلمي يدفعه إلى زيادة الأزمات سواء الطبيعية أو الصناعية أو التنظيمية أو...الخ، وفي نفس الوقت يزداد التقدم البشري في احتواء الأزمات عن طريق الأسلوب العلمي في إدارة الأزمات. ومن بين ابرز الأزمات التي تعرضت لها البشرية جمعاء ما اصطلح على تسميتها جائحة كورونا كوفيد-19؛ وقد تطلب فرض إجراءات لاحتوائه أشد وأطول أمدا—إجراءات قد تقود إلى مزيد من التشديد للأوضاع المالية العالمية. ومن شأن هذا أن يُفاقم صدمة كوفيد-19. خاصة على اقتصاديات الدول النامية والتي تكون المتضرر الأول في هذه الأزمة الصحية-الاقتصادية والتي تتعدى إلى جوانب مختلفة في المجتمعات.

وحينما يكون الخطر البيولوجي من درجة فيروس، كما هو حال السلالة المستجدة لفيروس كورونا، فإن المشهد العلاجي يبدو ضبابيًا، والحالة هذه الخيارات الطبية في الأمراض الفيروسية أقل بكثير مقارنةً بنظيرتها البكتيرية. وهذا يجعلها أكثر صعوبة في الاستهداف دوائيًا، خاصةً من دون تدمير الخلايا البشرية المضيفة في هذه العملية (**Elbe, 2018, p76**). وهو ما أثر على حركة الناس أكثر من تدفق السلع. ومع ذلك السؤال المطروح حاليًا هل سيكون وباء(كوفيد-19) نقطة تحول تاريخية على مستوى كل دول العالم؟؛ حيث تتراجع البلدان عن العولمة؟. وكيف ستكون تأثيرات أزمة فيروس كورونا(كوفيد19) على الصحة والتعليم بالجزائر؟. وللإجابة عن هذه التساؤلات نطرح تصور للخطة التالية. والتي تتضمن إجابات موضوعية عن المشكلة البحثية للدراسة. **خطة الدراسة: نتناولها وفق ما يلي:**

أولا. الإدارة العامة وإدارة الأزمات: دراسة في الأهمية والدور.

1. مفهوم الإدارة وإدارة الأزمات
2. متطلبات إدارة الأزمات.

ثانيا. إدارة الأزمة الصحية بالجزائر: القرارات–النتائج والآثار

1. الآليات الإعلامية لإدارة الأزمة

2. تنصيب خلية دائمة لليقظة والمتابعة

ثالثا. تداعيات أزمة كورونا(كوفيد19) على السياسات العالمية

1. تداعيات أزمة(كوفيد19) على السياسات الصحية والتعليمية

2. الآثار المترتبة على أزمة كورونا(كوفيد19) بالجزائر

1.2. تأثير الأزمة على الجانب الأمني والسياسي

2.2. الآثار المترتبة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي

3.2. آثار الأزمة على قطاعي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي

وللإجابة على ما سبق طرحه، نطرح تصور لخطة الدراسة نجيب فيه على الإشكالية ونثبت مدى صحة الفرضية التي طرحتها. كما يلي:

فرضيات الدراسة: تعتمد الدراسة على الفرضية العلمية التي تساعدنا في تحليل المشكلة البحثية بدقة؛ وهي كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** كلما تم تفعيل دور النظام البيروقراطي من خلال استخدام كل الأدوات والإمكانات المتاحة، كلما تمكنت القيادات الإدارية من التغلب على الأزمات وإدارتها والاستثمار فيها.
- **الفرضية الثانية:** كلما زادت قدرة صانعي القرار السياسي على ابتكار الحلول كلما كانت إدارة الأزمة الصحية والتعليمية بالجزائر فعالة وآثارها خفيفة على السياسات العمومية.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية والتحقق من فرضيات الدراسة، فإننا نستعين بعدد من **المناهج في هذه الدراسة** لتحقيق الهدف الأساسي والغاية منها. إذ يُعتبر المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث أثناء دراسته للمشكلة، بحيث تتضمن قواعد وخطوات الإجابة على أسئلة البحث واختيار فرضياته من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة. ولهذا فإننا استعنا بمجموعة من المناهج هي كالتالي:

✍**المنهج الوصفي التحليلي** الذي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كماً عن طريق جمع المعلومات عن الأزمة وتصنيفها وتحليلها مع إخضاعها إلى الدراسة الدقيقة، ويتضح هذا في تحليلنا لبعض المفاهيم التي تحتاج إلى شرح في كل من الإدارة العامة، والأزمة، وإدارة الأزمة.

✍**المنهج الشبكي** الذي نستخدمه في وصف التنظيمات الإدارية سواء الإدارية أو السياسية والتي نبحث في مضمون وظائفها وأدوارها المجتمعية، ما يجعلنا نستخلص علاقتها الجودة ومدى التزامها بتقديم الخدمة العمومية في الدولة. ومن خلال منهج الدراسة المتبع نستخلص العلاقة بين التنظيمات الإدارية باعتبارها تنظم بيروقراطي والقيادة وعملية ترشيد القرار في الدولة ومدى انعكاسها على قيمة المجتمع المحلي.

أولا. الإدارة العامة وإدارة الأزمات: دراسة في الأهمية والدور

1. مفهوم الإدارة وإدارة الأزمات: كانت الإدارة العامة في الماضي عملية مرتبطة بالأشخاص، تختلف باختلاف مفاهيمهم ونزعاتهم، فهذا العلم حديث العهد وتعتبر الولايات المتحدة الأميركية مهد دراسته حيث نادى أحد أساتذة علم السياسة(**وودرو ويسلون**) عام1887م، بوجوب قيام علم خاص اسمه(**الإدارة العامة**) يهتم بدراسة أفضل الطرق لقيام الحكومة بأعمالها وتحقيق أهداف سياستها العامة. (Donnell, 1968,p 76).

إن الإدارة بمفهومها الحديث كانت قد نشأت لأول مرة في مجال إدارة المشاريع الخاصة وارتبطت باسمين بارزين هما:

الباحث الأميركي**Fredric Taylor**(1856-1916)، والفرنسي **Henry Fayol**،(1841-1925). ويعتبر المفكر"**فريدريك تايلور**"أب الإدارة العملية الحديثة، ويعتبر مؤلفة ((مبادئ الإدارة العلمية))الصادر عام 1911م النواة الأولى للثورة الإدارة الحديثة. إن المفاهيم المختلفة التي أعطيت للإدارة العامة، تظهر لنا بوضوح أن الخلاف في مفهوم الإدارة العامة واقع من حيث الشكل في صياغة الألفاظ، أما من حيث الأساس فجميعها متقاربة وتكاد تكون متفقة. ومن الطبيعي أن كثرة وتنوع التعريفات المعطاة لمفهوم الإدارة العامة يقابلها جدل حاصل فيما إذا كانت الإدارة العامة علماً أم فناً أم علماً وفناً معا.(Fulmer, 1983,p87). إن العلم هو مجموعة الأصول والمبادئ والقواعد التي يتوصل إليها الإنسان بالتجربة والبحث والاستقصاء والإحصائيات وغيرها من الطرق التي تؤدي إلى اكتشاف قواعد عامة لا تختلف قيمتها وصحتها من وقت إلى أخر ومن مكان إلى أخر كالعلوم الحسابية والكيميائية التي تبقى هي نفسها في الصين وأميركا وفي أي بلد آخر.

أما الفن، فهو استخدام المهارات والكفاءات والصفات والملكات البشرية الشخصية في تطبيق المبادئ والقواعد العلمية. فالعلم يتصف بالموضوعية، أما الفن فهو شخصي ولكنه يفترض الإحاطة المسبقة بالمبادئ

العلمية. ونستطيع القول أن العلم معرفة إنسانية وأهم صفاته الدراسات الموضوعية والمعارف والأساليب المنظمة، بينما الفن خبرة إنسانية وأهم صفاته الأساسية المران والتطبيق. وعلى هذا الأساس نستطيع القول أن الإدارة العامة هي علم وفن معاً. فهي علم لجهة الدراسة والبحث والتنظيم، وفن لجهة النشاطات والمهارات الفعلية والإبداع(Elbe, p76).

3. مفهوم إدارة الأزمات: يأتي مصطلح إدارة الأزمات(Management by Crisis) في سياق المصطلحات الحديثة التي طرأت على وسائل التعامل الداخلي والدولي، وقد ظل هذا المصطلح مقيدا بموجب المفاهيم التقليدية التي حكمت العلاقات على اختلافها وتباين مستوياتها، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتطورت بعد ذلك وبشكل ملحوظ بسبب الارتباط الوثيق مع الشؤون المختلفة الأخرى، ثم تمكنت من الحصول على اهتمامات عالية جدا من قبل المجتمع الدولي وأساليب تعامله .PATRIC, 1992,P) 77)

وتهتم إدارة الأزمة بالتغلب على الأزمة بالأدوات العلمية الإدارية المختلفة، فتعمل على تجنب السلبيات الناتجة عنها ومحاولة قدر الإمكان الاستفادة من الايجابيات. وهناك العديد من التعريفات التي وردت في الأدب النظري نورد على وجه الخصوص؛ ما يلي:

عرفها المفكر"**محسن الخضيري**"بأنها:"إدارة الأزمة هي كيفية التغلب عليها بالأدوات الإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها، وهو عمل متكامل شامل يستمد شموله من شمولية الأزمة وامتدادها للتغلب على الأزمة"(الخضيري، 2003، ص 34). كما عرفها المفكر أبو قحف إدارة الأزمة على أنها:"عملية الإعداد والتقدير المنظم والمنتظم للمشكلات الداخلية والخارجية التي تهدد بدرجة خطيرة سمعة المنظمة وربحيتها أو بقائها في السوق"(أبو قحف،2002، ص 35). إذن العملية الإدارية المستمرة والتي تهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار ورصد المتغيرات البيئية الداخلية أو الخارجية المولدة للازمات، وتعبئة الموارد والإمكانيات المتاحة لمنع أو الإعداد للتعامل مع الأزمات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية، وبما يحقق اقل قدر ممكن من الأضرار للمنظمة وللبيئة وللعاملين"(أبو شامه، 1995، ص 298).

ويمكننا تقديم تعريف لإدارة الأزمة؛ على أنها عملية تفاعلية للحد من الآثار السلبية المتوقعة باستخدام جميع الوسائل المتاحة للسيطرة على الأزمة، والعمل على التحكم فيها بصنع واتخاذ قرارات تضمن عودتها

بالنفع على الكيان المستهدف. ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد الهدف من مواجهة الأزمات، بأنه السعي بالإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة، إلى إدارة الأزمة:

- وفق التدهور والسيطرة على حركة الأزمة والقضاء عليها .
- الاستفادة من الموقف الناتج عن الأزمة في الإصلاح والتطوير.
- دراسة الأسباب والعوامل التي أدت للازمة، والعمل على اتخاذ قرارات تجنب وفي نفس الوقت تردع تكرارها، أو أزمات مشابهة لها. كذلك يمكن القول على ضوء المفاهيم السابقة للأزمة، أن إدارة الأزمة عملية إرادية مقصودة تهدف إلى التعرف على الأسباب والمسَبِّبَات وتزيح النقاب عن كافة الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها.

بطبيعة الحال؛ بما أننا تكلمنا عن إدارة الأزمة لابد وأن نتطرق إلى الإدارة بالأزمات. فالإدارة بالأزمة هي فعل يهدف إلى توقف أو انقطاع نشاط من الأنشطة ويَعمَلُ على زعزعة الاستقرار بهدف إحداث التغيير في ذلك النشاط لصالح مُدَبرِه، يتم استثماره أو استكمال الفرص التي يمكن أن تنتج أزمة حقيقية لتحقيق بعض الأهداف التي يَصعبُ تحقيقها في ظل الظروف العادية. كما ندرك بذلك أن الأزمات المفتعلة تستلزم رَدَ فعل لها بما يُسمى إدارة الأزمات، وهذا لا يعني أن جميع الأزمات مُفتعلة من قبل أطراف الأزمة، بل قد تكون الأزمة حدثت من جراء عوامل أخرى خارجة عن سيطرة ونطاق طرفي الأزمة ومن ثم يلجأ كلاهما إلى إدارة الأزمات.

إن إدارة الأزمات تتمثل في قدرة قيادة المنظمة على إدراك المخاطر والتهديدات الحالية والمحتملة والعمل على التفاعل معها وإدارتها بحكمة وعقلانية لتجنب أو تقليل الآثار السلبية وإعادة التوازن للنظام في أقل وقت ممكن وبدء نشاطه مرة أخرى، والأهم استخلاص الدروس المستفادة لمنع تكرار الأزمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها. وهناك بعض المنظمات لا تتقبل مفهوم إدارة الأزمات بسبب عدم قدرة الإدارة العليا على تقدير خطورة الموقف ووجود أخطاء بشرية تكون الإدارة غالبا مستعدة لإخفائها.

3. متطلبات إدارة الأزمات: لقد أورد الباحثون في إدارة الأزمات عدة متطلبات ضرورية لتحقيق الكفاءة والفاعلية في إدارة الأزمات يجب توفرها، وهي كما يلي:

3 .1. سجل الأزمات Crisis Portfolio: فلابد من وجود سجل للازمات داخل كل منظمة يتم تدين وتوثيق كل المواقف التي تعتبرها أزمات من شأنها تهديد كيان أو الإخلال بأهدافها.

2.3.فريق إدارة الأزمات إن تكوين فريق لإدارة الأزمات يكون تمثيلاً لأعلى سلطة لأن الأزمة تتطلب ردود أفعال غير تقليدية مقيدة بضيق الوقت وضغوط الموقف(أحمد إبراهيم أحمد، 2002،ص36)، وهي إدارة جماعية للقرار، تقوم على رؤية فكرية متكاملة لفريق مهام متكامل للتعامل معها(**جاد الله، ص 34**)

3.3.التخطيط كمتطلب ضروري: التخطيط مطلب ضروري مهم في عملية إدارة الأزمات، فالتخطيط هو اختيار حاضر لسلوك مستقبلي من مجموعة التصرفات والأنشطة البديلة ينطلق من بيئة حضارية واجتماعية(الخضيري،1996، ص362).

4.3.وسائل علمية للتعامل مثل المحاكاة والسيناريو: إن التعامل مع الأزمات يتطلب استخدام وسائل علمية مثل المحاكاة والسيناريو. فالسيناريو هو مجموعة من الافتراضات المتعلقة بالموقف في مجال محدد يقوم فيه النظام بتحليله ودراسته (KUNREUTHE, 2010, P 23)، مما يساعد على وضع تصورات للأزمة وإيجاد بدائل عديدة للحلول الموضوعة(منصور بلرنب، نوفمبر 2008).

3. 5. نظام اتصالات داخلي وخارجي: لابد من توافر نظام تقني جيد للاتصالات سواء أكان الاتصال داخلي أم خارجي(صلاح الدين الشريف، 1998، ص 117).

3. 6. قيادة مؤثرة وفعالة: توفر قيادة سوية غير انفعالية لا تتأثر كثيرا بالضغوط النفسية(**صلاح الدين، ص117**).

3. 7. التنبؤ الوقائي. كما أن النجاح في عملية إدارة الأزمات يتطلب عدة عوامل منها(جاد الله،2008، ص 36):

- ✍ .إيجاد وتطوير نظام إداري مختص يُمَكِن المنظمة من التعرف على المشكلات وتحليلها ووضع الحلول لها بالتنسيق مع الكفاءات المختصة.
- ✍ .العمل على جعل التخطيط للازمات جزءا هاما من التخطيط الاستراتيجي.
- ✍ .ضرورة عقد البرامج التدريبية وورش العمل للموظفين في مجال إدارة الأزمات.
- ✍ .ضرورة التقييم والمراجعة الدورية لخطط إدارة الأزمات واختبارها تحت ظروف مشابهة لحالات الأزمات وبالتالي يتعلم الأفراد العمل تحت الضغوط.
- ✍ .التأكيد على أهمية وجود نظام فعال للإنذار المبكر.

ثالثا. إدارة الأزمة الصحية بالجزائر: القرارات-النتائج والآثار: إن إدارة الأزمة الصحية بالجزائر عرفت مجموعة من القرارات التي ساهم بها صانعي القرار السياسي لمجابهة الأزمة العالمية ومحاولة التخفيف من وطأتها على القطاعات الإستراتيجية فكانت هناك مجموعة من التفاعلات نستعرضها بالتحليل كما يلي:

1. الآليات الإعلامية لإدارة الأزمة: يؤدي الإعلام دوراً مهماً في الأزمات، ولقد ازداد ذلك الدور أهميةً في ظل تطور وسائل الاتصال الحديثة واختصارها للمسافات، ويلاحظ أن أداء وسائل الإعلام الغربية والعربية قد تطور مع تطور الأزمة ذاتها. ففي البداية، اقتصر على نقل الأخبار، خاصةً من الصين، التي كانت مركزاً لظهور الوباء، إلا أنه تبيّن أن هذه الوسائل قد خصصت جلّ نشاطها اليومي لتقديم أحدث التقارير التي تضمنت أرقاماً عن المصابين والمتوفين جراء هذا الوباء في كافة دول العالم. كما قدمت هذه الوسائل التحليلات العامة والعلمية عن كيفية التعرّف على الإصابة بهذا الفيروس وطرق الوقاية منه، باعتباره أمراً علمياً مستجداً(كشك،2020، https://bit.ly/3bsHR6Q).

ففي ظل أزماتٍ كهذه، يبحث الناس عن ملاذٍ إعلاميٍ آمن، يتمثّل في التصريحات الرسمية، بعيداً عن وسائل التواصل الاجتماعي التي تعجّ بالإشاعات، وفي هذا السياق، يقول الدكتور ستيفن مورس، الأستاذ المتخصّص في علم الأوبئة بجامعة كولومبيا:"إنّ الصحفيين يواجهون صعوبةً في تحقيق توازنٍ بين إعلام الجمهور بما يحدث، وبين تجنّب إثارة الخوف والذعر خلال تغطية الأزمات"(كشك، https://bit.ly/3bsHR6Q، ص 11).

منذ بداية ظهور وباء كورونا(كوفيد-19) قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية والخطط العملياتية. فقد طورت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالجزائر وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية في الجزائر، خطة إعلامية كجزء من الوقاية من فيروس كورونا.

ويأتي إطلاق هذا التخطيط الإعلامي مباشرة بعد تفعيل نظام المراقبة والإنذار في شهر فيفري 2020 على المستوى الوطني بمجرد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية عن انتشار فيروس كورونا. تم تعزيز هذا النظام بعد تسجيل أول حالة لفيروس كورونا في الجزائر في 25 فيفري 2020 لمواطن إيطالي يعمل في جنوب البلاد، وصل في 17 فيفري إلى الجزائر من إيطاليا. وتتكون الخطة من إنشاء مركز لاستقبال المكالمات على الرقم المجاني 30-30، الذي تم إطلاقه في برج الكيفان وعلى المستوى المركزي، كما أن المركز قد تلقى منذ

افتتاحه، عدة نداءات من المواطنين يطلبون توضيحات حول فيروس كورونا، وسائط انتقاله ووسائل الوقاية منه.

أما المحور الثاني؛ من هذا التخطيط الإعلامي يتعلق بتطوير المواقع الإعلانية باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية، بحيث يتم بثها على الإذاعة والتلفزيون الوطنيين وكذلك على شبكة وزارة الصحة. هناك أيضًا، ضمن نفس الخطة، تم توزيع كتيبات وملصقات تستهدف المسافرين في مختلف نقاط الحدود، والعمال في المطارات والموانئ، فضلاً عن المنظمات والمؤسسات والأماكن التي بها حركة مرور كثيرة.

بالإضافة إلى ذلك، أرسلت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، تعليمات خاصة إلى جميع المديرين المحليين للصحة والسكان (DSP) من أجل تعزيز إجراءات الاتصال لصالح الجمهور العام عبر القنوات الإذاعية وتنظيم حملات توعية حول الأنفلونزا الموسمية وفيروس كورونا، وهما يعانيان من أعراض مماثلة.

2. تنصيب خلية دائمة لليقظة و المتابعة: لقد قام وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة، بتاريخ 16 مارس2020، بتنصيب خلية دائمة لليقظة والمتابعة خاصة بالوقاية و مكافحة تفشي فيروس كورونا الجديد(كوفيد-19)،والتي تعمل على تسخير جميع الوسائل الضرورية من أجل حماية المواطنين.

ثالثا. تداعيات أزمة كورونا(كوفيد-19) على السياسات العالمية: أدت جائحة فيروس كورونا(كوفيد19) إلى تداعيات عميقة على عدد من المجالات الهامة للإنسان، وقد تأثر العالم بشكل كلي بالقرارات المتخذة من طرف صانعي القرار في كل دولة إلى بروز عدد من النتائج سوف نستعرضها فيما يلي:

1. تداعيات أزمة(كوفيد-19) على السياسات الصحية والتعليمية: بتاريخ 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشّي مرض"كوفيد-19" الناتج عن فيروس"كورونا" المستجد قد بلغ مستوى الجائحة. ودعت الحكومات إلى اتخاذ خطوات عاجلة وأكثر صرامة لوقف انتشاره.

يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان لكل شخص الحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، ويُلزِم الدول باتخاذ تدابير لمنع تهديد الصحة العامة، وتقديم الرعاية الطبية لمن يحتاجها. يقرّ قانون حقوق الإنسان أيضا بأنّ القيود التي تُفرَض على بعض الحقوق، في سياق التهديدات الخطيرة للصحة العامة وحالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة(//bit.ly/3b2Jw2A)، يُمكِن تبريرها عندما يكون لها أساس قانوني، وتكون ضرورية للغاية، بناءً على أدلة علمية، ولا يكون تطبيقها تعسفيا ولا تمييزيا، ولفترة زمنية محددة. للحدّ من الأضرار التي قد تنجر عن فرض التدابير الفضفاضة التي لا تُراعي المعايير المذكورة أعلاه.

تزايدت حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كورونا(كوفيد– 19) في كل دول العالم؛ مع مرور الوقت. أبلغت حكومات العالم عن أكثر من ثلاثة ملايين إصابة مؤكدة. وكانت معدلات الإصابة بالفيروس في كل الدول تتزايد بشكل كبير من يوم لآخر، وتراوحت الإجراءات الحكومية بين الإغلاق التام للمطارات والموانئ وبين حظر التجول في بعض الدول. رغم ذلك لم يكن حائلا أمام تفشي المرض وانتقاله بسرعة كبيرة بين البشر. بل وقفت المعرفة الفنية والخبرة التقنية الطبية، والموارد البشرية والمالية ضمن المستوى"المحدود"في كل دول العالم بما فيها الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ فرنسا؛ ألمانيا؛ ايطاليا؛ اسبانيا؛ اليابان؛ كوريا؛ الجنوبية؛...الخ، بحسب تقرير أصدره"المركز العربي للأبحاث والدراسات" في واشنطن، الأمر الذي يشكل"عوائق خطيرة" لمواجهة جائحة كورونا. ومن المتوقع أن تكون آثار الأزمة الصحية طويلة الأمد، وبالتالي العمل والتعليم سيُحكم عليهما بشدة اعتمادهما على الوصول إلى التقنيات.

كما كشف انتشار الجائحة عن حدود إمكانيات تكنولوجيا الإنترنت والاتصالات في البلدان النامية. فبينما ملايين الطلاب يتلقون دروسًا افتراضية، شهدت دول عديدة"فجوة رقمية" يُحدد بموجبها مدى قدرة وصول الأفراد إلى مصادر المعلومات. ولا تشير الفجوة الرقمية إلى إمكانية الوصول للمعلومات الرقمية فحسب، بل توضح جودة الوصول، مثل الإنترنت بشكل عريض النطاق أو عالي السرعة، ما يسمح بتجربة اتصال أفضل.

أما الدول العربية، فقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية، حسب بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، 51.6% من إجمالي السكان في عام 2019(2019;https://bit.ly/2SBIFPZ)، أي أن حوالي نصف سكان العالم العربي غير متصل بشبكة الإنترنت العالمية. ما يزيد بدوره تفاقم التفاوت التعليمي والاجتماعي والاقتصادي في العالم العربي على المدى الطويل. وخلال فترة الإغلاق المجتمعي بسبب الحجر الصحي لمواجهة تفشي كورونا والذي استمر عدة أشهر، فإن أولئك الذين ليست لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت سوف تتقيد إنتاجية عملهم، بما في ذلك طلاب المدارس والجامعات.

إلى جانب ذلك يكون الأفراد الذين لا يستطيعون الوصول إلى المهارات اللازمة لاستخدام تقنية الاتصالات في وضع غير مؤَمّن علميًا وصحيًا. والفرد الذي لا يستطيع الوصول إلى المهارات التقنية، وتكون احتمالية قدرته على تحديد مصداقية المصادر، وهو عرضة لمخاطر صحية، من خلال إتباعه إرشادات

ومعلومات خاطئة حول الفيروس الجديد، خصوصًا أن هناك وفرة من المعلومات الكاذبة المتاحة على منصات التواصل الاجتماعي.

2. الآثار المترتبة على أزمة كورونا(كوفيد-19) بالجزائر: نحاول البحث في هذا العنصر عن الآثار التي سببتها الأزمة الصحية على عدد من القطاعات الحساسة أبرزها القطاع الأمني والاقتصادي وحتى قطاعي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي لفهم كيفية إدارة صانعي القرار للأزمة.

1.2. كان الحراك الشعبي الاحتجاجي المطالب بتغيير النظام السياسي الجزائري القائم منذ سنة 1962، نشطا يومي الجمعة والثلاثاء من كل أسبوع منذ فيفري 2019 إلى غاية 13مارس 2020، أين أظهرت جائحة كرونا(كوفيد-19) تأثيرها بتزايد عدد الإصابات بالفيروس لدى المواطنين الجزائريين.

لقد أصبح هناك تحدٍ جديد يواجه الحراك الشعبي. ولأول مرة تدعو شخصيات سياسية ونخب مجتمعية وناشطين بارزين في الحراك الشعبي إلى وقف مسيرات الجمعة والثلاثاء خاصة في هذه المرحلة الصعبة. وقد رأى هذا الفريق أن وقف الحراك مؤقتا إجراء ضروري الهدف منه تفادي انتشار هذا الفيروس، والالتزام بالشروط الوقائية التي دعت إليها الحكومة.

ساهم انتشار فيروس"كورونا"في تزايد سخط قوى مجتمعية من المشاركين في الحراك، من نواحٍ عديدة أبرزها احتمالية نقل الوباء بشكل أوسع نظراً لعدم الالتزام بالتباعد الاجتماعي، وهو ما أدركه فيما بعد عدد كبير من المحتجين. كما عزز الانتشار السريع لفيروس كرونا(كوفيد-19) من دور الدولة ومؤسساتها السياسية والإدارية في التصدي لكل ما يؤدي إلى تهديد الأمن الصحي للمواطن، لأن الهاجس المجتمعي المرتبط بالبقاء يتجاوز أي مطلب آخر، وهو ما بدا جلياً في إعلان الرئيس الجزائري، في 17 مارس 2020، عن منع كل المظاهرات"مهما كان"، وتم منعهم باستعمال القوة. مما ساهم في إضعاف زخم الحراك الشعبي لاسيما أن الخوف من انتشار العدوى أوقف كل المرافق العمومية والمؤسسات الخاصة. عدا قطاعي الصحة والأمن، وعطل أيضا سير العملية التعليمية وعمق الأزمة الاقتصادية.

2.2. الآثار المترتبة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي: مما لاشك فيه، أن الآثار الاقتصادية عديدة وعميقة لانتشار فيروس كورونا الجديد، حيث تم تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، نتيجة لثلاث قنوات رئيسية. أولًا: يتأثر جانب العرض بسبب تعطل الإنتاج نتيجة للإصابات بالفيروس، وكذلك إجراءات احتوائه. ثانيًا: يتأثر جانب الطلب عالميًا وخصوصًا في قطاع السياحة وصناعة الترفيه.

ثالثًا: انتشار هذه الآثار عالميا نتيجة لانتقال الفيروس عبر الحدود، وكذلك نتيجة لتراجع معدلات الطلب العالمية في الدول الصناعية الكبرى والصين. وستتأثر الاقتصاديات العربية سلبًا من خلال العديد من القنوات أهمها السياحة، وعائدات صادرات النفط. كما أنّ هناك بعض المستفيدين من انتشار فيروس كورونا، فقد تراجعت معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون نتيجة لتراجع النشاط الصناعي العالمي، وكذلك إمكانية استفادة العديد من القطاعات الأخرى مثل: الأدوية، والاتصالات، وشركات التجارة الإلكترونية. وستحتاج الدول والمؤسسات الاقتصادية إلى مجموعة من السياسات التي من شأنها التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا الجديد.(عبد اللطيف، 2020، https://bit.ly/3cDAQ4d

إن آثار الاقتصادية المترتبة عن الأزمة الصحية(أزمة فيروس كورونا)، على الجزائر له العديد من الآثار السلبية والتكاليف الباهظة بسبب الإجراءات الوقائية المتخذّة في مجالات الصناعة والنقل والسياحة وجميع المرافق الاقتصادية الخدماتية،

لقد أثر الفيروس بصفة كارثيّة على جُل القطاع الاقتصادي الجزائري، فقد أحدث شلل اقتصادي عالمي كانت له تبعات سلبية جدًا على الاقتصاد، إذ يعتمد كل من نسيجه الصناعي والاستهلاكي بدرجة رئيسية على الخارج، وتعتبرُ الصين من بين أهمّ مورّدي الاقتصاد الجزائري بالمواد الأوّلية، وهي المورّد الرئيسي لبعض القطاعات التحويلية، حيث توفّر قطع غيار الصناعات الكهربائية والكهرومنزلية، على غرار الهواتف ولوازم الإعلام الآلي، إضافة إلى مواد واسعة الاستهلاك، وفي ظلّ شلل المصانع الصينية، فإنّ العطب في مسار بعض القطاعات في الجزائر كان كبيرًا جدا. ولو طال أمد هذه الأزمة سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإمداد والإنتاج العالمي، وسيسهم بالتالي في تباطؤ الاقتصاد العالي، وهناك كثير من شركات التصنيع العالمية التي تعتمد على سلاسل إمداد من الصين.

كما فقدت الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة خلال أزمة فيروس كورونا(كوفيد-19)، بسبب تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما وضع صانعي القرار في مأزق جديد تجاه الجبهتين الاجتماعية والاقتصادية يضاف إلى الأزمة السياسية التي بدأت مع بداية 2019، والتي أحدثت عجزا في الميزانية. لقد انخفض سعر النفط منذ بداية الجائحة العالمية إلى تحت حاجز 30 دولاراً للبرميل خسائر تقدر بنحو 24 مليون دولار يومياً. كما خسرت 18% من الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي(تعد الجزائر ثالث مورد للغاز الطبيعي إلى أوروبا؛ إذ يستورد 30% من احتياجاته الغازية). وتعتمد الجزائر في مداخيلها الأساسية على

العملة الصعبة التي تأتي من صادرات البترول والغاز بنسبة 98%، بالإضافة إلى اعتمادها على 50% من الجباية البترولية، وتدفع 70% رواتب من هذه المداخيل. مما أدى إلى بروز عجز حاد في الميزانية العامة بلغ 1500 مليار دينار.

يعتبر قطاع الخدمات ثالث قطاعٍ رئيسي في الناتج المحلّي الإجمالي، يشمل القطاع الخدمات المصرفية والسياحية، والتأمينات، والترفيه والاتصالات وخدمات الإنترنت والمعلومات والنقل وغيرها...، يوفّر قطاع الخدمات في الجزائر 60% من فرص العمل، و44% من الناتج الداخلي الخام، و2.2% من القيمة المضافة. من جهتها، أقرت الحكومة قيودًا على الرحلات الجوية، وإغلاقًا للحدود الجوية والبحرية والبرّية، مما تسبّب في انكماش واسع في قطاع الفندقة والنقل، والمعاملات المالية بسبب تراجع حركة الموانئ والمطارات.

في السياق نفسه، يعرف قطاع الفندقة شللًا وصلّ وإلى حدود 80% تقريبًا. كما أن بعض المرافق والفنادق العمومية تحولت إلى مراكز للحجر الصحي للمسافرين من الخارج. كما شهد قطاع الوكالات السياحية صعوبات عديدة، خاصة تلك التي تنشط في السياحة الدينية على غرار الحج والعمرة، وتم تعليق نشاطها...كلها تحتاج إلى إجراءات إنقاذ استثنائية. ولمجابهة تداعيات الأزمة عمل صانعي القرار السياسي في الجزائر؛ على:

- إصدار قانون مالية تكميلي، في خطوة تهدف إلى اتخاذ المزيد من التدابير التقشفية والبحث عن مصادر جديدة لتمويل الخزينة العامة، المتأثرة بتقلص مداخيل الجباية عن إيرادات النفط، وحتى حظر استيراد البعض من المواد الاستهلاكية، وتجميد استثمارات حكومية إلى أجل آخر. مع مراجعة المنظومة التشريعية للمحروقات والاستثمارات، بوضع حوافز جديدة للرأس المال الأجنبي.

- إعادة النظر في مستوى الإنفاق العمومي، وموازنة 2020 التي تم برمجتها في 2019 على إجمالي نفقات تصل إلى 65 مليار دولار على أساس سعر مرجعي للنفط يبلغ 50 دولاراً للبرميل، وهي المؤشرات التي تغيرت في 2020.

- اتخاذ إجراءات إنقاذ استثنائية للشركات والمؤسسات التي تضررت بشكل أكبر خلال مرحلة كورونا، الناجمة عن تراجع الحركة الاقتصادية، سواء من ناحية الضرائب أو دفع رسوم التأمين الاجتماعي.

3.2. آثار الأزمة على قطاعي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي: تسببت جائحة فيروس كورونا(كوفيد-19) في انقطاع أكثر من 1,6 مليار طفل وشاب عن التعليم في 161 بلدا، أي ما يقارب 80% من الطلاب الملتحقين بالمدارس على مستوى العالم مما سبب أزمة تعليمية عالمية(خايمي سافيدرا ،

2020، **https://bit.ly/2Av5MFH**). والجزائر من بين الدول التي تضررت من هذه الجائحة في مجال التربية والتعليم مما أدى إلى حدوث اضطراب كامل في حياة الأطفال المتعلمين وحتى الشباب، وأهاليهم، ومعلميهم وأساتذتهم.

وللحد من آثار الأزمة على قطاع التعليم، تم الاستعانة باستراتيجيات التعلُّم عن بعد. على الرغم من وجود عوائق تحول دون تمكين الجميع من التعلم من أبرزها صعوبة اتصالهم بالإنترنت أو عدم امتلاكهم للحواسيب المحمولة في المنزل و انعدام تكافؤ الفرص بين جميع الدارسين..وبناء على ذلك تم الاكتفاء بما تم تدريسه في الفصلين الأول والثاني وتخفيض معدل النجاح للتلاميذ، أما عن تلاميذ الصف النهائي من التعليم المتوسط والتعليم الثانوي فقد تم تأجيل الامتحان النهائي لهما إلى غاية منتصف شهر سبتمبر. وهو يستدعي تأجيل الدخول الجامعي إلى شهر نوفمبر من نفس السنة.

أما قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فقد اعتماد على منصة التعليم الإلكترونيMOODLE لإكمال ما يمكن من المنهاج الدراسي وتطوير المحتوى الإلكتروني للمحاضرات وتدريب هيئة التدريس، والبدء بوضع خطة وآليات لزيادة تفاعل الطلبة مع مدرسيهم. ومتابعة إنجاز بحوث التخرج تتم اعتمادا على وسائل التواصل الرقمي، أما بالنسبة للبحوث الميدانية فيتم تحوير البحوث التي تتطلب نزولا للشارع لتلاءم ظرفية التباعد الاجتماعي. كما تم مراعاة معايير التقييم وتكييفها مع كافة التخصصات، حتى تنسجم مع الأزمة الراهنة، وتم عقد اتفاق مع شركات الاتصالات على تطبيق سياسات تعفي المستخدمين من الرسوم، لتيسير تنزيل مواد التعلُّم على الهواتف الذكية، التي يحملها أكثر الطلاب في الغالب.

كما سطرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مسار لاستكمال الموسم الدراسي2019-2020، من خلال توجيه تعليمة وزارية لبداية مناقشات رسائل التخرج وأطروحات الدكتوراه مع بداية شهر جوان مع اعتماد إجراءات كافية للوقاية. ويكون استكمال البرنامج الدراسي للمقاييس عبر حضور الطلبة ابتداء من الأسبوع الثالث من شهر أوت إلى غاية منتصف شهر سبتمبر ثم إجراء الامتحانات وبداية الموسم الجامعي منصف شهر أكتوبر من نفس السنة(ج.ج.د.ش، تعليمة رقم: 634، 2020، ص ص 01، 02).

خاتمة الدراسة:

تعتبر القيادة جزءا أساسيا وهاما في الإدارة، فإذا أمعنا نظرنا إلى العملية الإدارية نجدها تشمل مجالا أكثر اتساعا عن عملية القيادة فتركز على النواحي السلوكية وغير السلوكية، بينما القيادة تركز على النواحي السلوكية بشكل أساسي والتي ترتبط بالعنصر البشري كإحدى الموارد التنظيمية الهامة .

إن القيادة الإبداعية اليوم أصبحت محورًا هامًا تدور حوله الكثير من أدبيات القيادة، وأصبحت قدرة القائد في التأثير على الآخرين مثار تساؤلات الدارسين والباحثين في هذا المجال، ودافعًا لسبر أغوار أكثر عمقًا في موضوع القيادة.

ولقد أصبح البحث اليوم منصبًا على مفهوم قيادي ذي نوعية تتسم بالإبداع في مقابلة الأزمات والمشكلات التي تواجه المنظمات والمؤسسات في بحر متلاطم من التحديات المحلية والعالمية المعاصرة. ولقد أصبح الحديث عن القيادة الإبداعية الهدف الأبرز الذي انصبت عليه الجهود في السنوات الأخيرة، وذلك قصد فهم أساسياتها نظرًا لمدى تأثيرها وتأثيراتها فالحاجة أصبحت ماسَة إلى قيادة ذات مهارة وكفاءة وفاعلية وعقلانية في صنع واتخاذ القرارات التي تتكيف مع التحديات والرهانات التي أصبح يفرضها الواقع.

أصبحت الأزمة كمعيار حقيقي لاختبار مدى فاعلية القيادة ومدى حكمتها وعقلانيتها، فتعرض المنظمات إلى أزمات شديدة أيًا كان نوعها يُحدد مدى كفاءة ونوعية القيادة التي ترأس المنظمة وهذا من شانه أن يميط اللثام عن مدى فاعلية القيادات التي تترأس المنظمات الهامة وقياس درجة كفاءتها. إن الدور القيادي الفعال أثناء السير الطبيعي للمنظمة وأثناء حدوث الأزمات بصفة خاصة هو دور محوري وهام يتطلب خصائص قيادية لابد من توافرها لضمان تفعيل الدور القيادي بصفة تضمن التحكم في الأزمة عبر قراراتها التي تكتسي بسمة الفعالية والحكنة والسرعة التي تحول الموقف الأزموي بسلبياته إلى دافع نحو الإبداع والتحدي قصد المحافظة على قيم وأهداف المنظمة دون أي إخلال بأركانها.

إن دور القيادة أثناء الأزمات دور هام ولامناص منه، فالمواقف الصعبة تساهم في إبراز القيادة المبدعة بشكل لافت للانتباه، لذا فقد تطرقنا في هذا الفصل للعديد من النقاط الجوهرية بداية من استعراض لنظريات القيادة وأنماطها وعلاقتها بالفاعلية والإبداع، بالإضافة إلى الأساليب القيادية والمحددات التي تتحكم في قراراتها وخاصة أثناء حدوث الأزمات، فصنع واتخاذ القرار في عز الأزمة يتطلب معايير خاصة لنجاح قرار الأزمة وهذا كفيل بجعله تحدي.

مراجع الدراسة:

أ. الكتب باللغة العربية:

1.أحمد إبراهيم أحمد، **إدارة الأزمة التعليمية: منظور عالمي**، ط01، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2002.

2.أبو قحف عبد السلام، **الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2002.

3. الخضيري،(أحمد محسن)، **إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على المستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية**، القاهرة:مكتبة مدبولي،1996.

4.جاد الله محمود، **إدارة الأزمات**،ط01، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،2008.

5.صلاح الدين شريف منى، **إدارة الأزمات الوسيلة للبقاء**،ط1، القاهرة: دار البيان، 1998.

ب.المجلات والمحاضرات:

1.أبو شامه عباس،((**إدارة الأزمة في المجال الأمني**))، **مجلة الفكر الشرطي**، الشارقة، المجلد04، العدد03، 1995.

2. بلرنب منصور، ((**محاضرات في الوظيفة التخطيطية للإدارة**))، السنة الأولى ماجستير، تخصص رسم السياسات العامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، نوفمبر 2008م.

القرارات:

ج.ج. د. ش، تعليمة رقم: 634، مواصلة النشاطات البداغوجية لاختتام السنة الجامعية 2019–2020، **تعليمة وزارية**، وزارة العليم العالي والبحث العلمي، 14 ماي 2020.

ج.الكتب باللغة الأجنبية:

1/ T. L. SELLNOW & R. R. ULMER & M. W. SEEGER, Effective Crisis Communication: Moving From Crisis to Opportunity, SAGE, 2010.

2/J. B. PATRIC, International crisis in a sub-nuclear context, these, University of Leicester, 1992.

3/ Stefan Elbe, Pandemics, **Pills and Politics: Governing Global Health Security** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2018).

4/H. KUNREUTHER, M. USEEM, **Learning from catastrophes: strategies for reaction and response**, Pearson Prentice Hall, 2010.

5/Robert M. Fulmer, - the New Management – Macmillan Publishing Co – 1983.

6/Koontz and O, Donnell C. - Principle of Management - NewYork - Mc Grow. Hillbook C. O- Fowrth Edition – 1968.

د.المواقع الالكترونية:

1.عبد اللطيف هاني، **آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة**، الموقع الالكتروني، التالي: https://bit.ly/3cDAQ4d

2.كشك محمد، أزمة كورونا: **التداعيات والآليات التي انتهجتها الدول لإدارة الأزمة**، تقارير دراسات. مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، أفريل 2020، الموقع الالكتروني التالي: **https://bit.ly/3bsHR6Q**

3. سافيدرا خايمي، **التعليم في زمن فيروس كورونا: التحديات والفرص**، الموقع الالكتروني: **https://bit.ly/2Av5MFH**

4.The Siracusa Principles on the Limitation and Derogation Provisions in the International Covenant on Civil and Political Rights, https://bit.ly/3b2Jw2A

5. Measuring digital development Facts and figures 2019; https://bit.ly/2SBIFPZ